الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

التاريخ: ــــــــــ
رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

جانب المدعي العام لدى محكمة التمييز القاضي طانوس يوسف الصغبيني المحترم

الموضوع: إيداع محكمة التمييز الموقرة تقريراً شاملاً حول واقع إدارة منظومة الصرف الصحي في لبنان، ولا سيما في حوض نهر الليطاني، والإجراءات الإدارية والقانونية التي نفذتها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لمكافحة تلوث الموارد المائية.

المرفقات:

مرفق رقم 1: مراسلات وشكاوى مقدمة من المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بموضوع حماية الموارد المائية والاملاك العامة والنهرية ومكافحة مشكلة الصرف الصحي في حوض نهر الليطاني.

مرفق رقم 2: الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمرفق الصرف الصحي.

مرفق رقم 3: كتاب من المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الى جانب النيابة العامة التمييزية يتضمن ايداعها تقرير عن كافة الإجراءات المتخذة من قبل المصلحة لحماية الموارد المائية والأملاك العامة 2018-2025 بتاريخ 2025/12/22

مرفق رقم 4: الواقع الحالي لمحطات التكرير في حوض نهر الليطاني

مرفق رقم 5: ملاحظات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على الاستراتيجية الوطنية للصرف الصحي بتاريخ 2025/12/10 مقدم الى وزارة الطاقة والمياه،

مرفق رقم 6: إخبار مقدم من المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الى جانب النيابة العامة التمييزية الموقرة بموضوع إيداع تقرير ديوان المحاسبة 2025 حول إدارة منظومة الصرف الصحي في لبنان بتاريخ 2025/05/06

مرفق رقم 7: كتاب موجه من المصلحة الى معالي وزير الطاقة والمياه بموضوع تحفظ المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على إدارة وتطوير قطاع الصرف الصحي في الحوض الأدنى بتاريخ 2021/1/8.

مرفق رقم 8: كتاب مقدم الى جانب ديوان المحاسبة بموضوع إيداع معطيات حول سوء إدارة الصرف الصحي والمخالفات القانونية والمالية من الجهات المعنية والإمتناع عن تطبيق القوانين من قبل مؤسسات المياه ووزارة الطاقة والمياه في تشغيل وإستلام محطات التكرير بتاريخ 2021/07/16

مرفق رقم 9: كتاب الى سعادة رئيس ديوان المحاسبة يتضمن بعض الملاحظات حول تقرير ديوان المحاسبة بموضوع إدارة منظومة الصرف الصحي ردا على مذكرة من قبل رئيس ديوان المحاسبة الى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني رقم 2024/34 صادر بتاريخ 2024/07/04.

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

بناية غناجة وسرسق، بشارة الخوري، بيروت لبنان، ص.ب: ١١-٣٧٣٢ بيروت - لبنان،
هاتف: ٦-١١٢ ٦٦٢ (١) ٩٦١+ فاكس: ٤٧٦ .٦٦ (١) ٩٦١+ البريد الإلكتروني: litani@litani.gov.lb

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

أُنشئت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بموجب القانون الصادر بتاريخ 14 آب 1954 بهدف استثمار مياه نهر الليطاني لأغراض الري وإنتاج الطاقة الكهرومائية، ثم توسعت مهامها بموجب القانون رقم 2016/63 لتشمل الرصد المائي ومراقبة نوعية المياه والمساهمة في مكافحة التلوث ضمن حوض نهر الليطاني، **وليس للمصلحة أي دور في انشاء، او تجهيز، او تمويل، او تشغيل أي انشاءات تتعلق بقطاع الصرف الصحي التي تقع ضمن صلاحية واختصاص جهات أخرى وفقا لقانون تنظيم قطاع المياه وتتمثل في مؤسسات المياه الأربعة،**

وباتت تضطلع المصلحة، ضمن نطاق صلاحياتها القانونية، بمهام حماية الموارد المائية ومراقبة مصادر التلوث وإجراء الكشوفات والتحاليل المخبرية وإعداد الدراسات الفنية والقانونية وتقديم الإخبارات والشكاوى القضائية، كما تسعى بصفتها متضررة مباشرة من فشل قطاع الصرف الصحي إلى حث الإدارات العامة والجهات المعنية على تنفيذ مشاريع الصرف الصحي وتشغيل محطات التكرير وفقاً لخارطة الطريق الموضوعة بموجب القانون رقم 2016/63.

ومنذ العام 2018، نفذت المصلحة سلسلة واسعة من الإجراءات الرقابية والفنية والقانونية لمتابعة مصادر التلوث الصناعي والصحي والزراعي والحيواني، ومراقبة واقع محطات التكرير وشبكات الصرف الصحي، ومتابعة إزالة التعديات على الأملاك العامة والنهرية، وقد وجهت مئات المراسلات والشكاوى والإخبارات إلى الوزارات والإدارات العامة والجهات القضائية المختصة (مرفق رقم 1)، مطالبةً بتفعيل تطبيق القوانين المتعلقة بالصرف الصحي، وتسريع بناء وتشغيل محطات التكرير والشبكات التابعة لها، ووقف التعديات ومصادر التلوث.

وحيث إن إنشاء وتشغيل وإدارة شبكات الصرف الصحي ومحطات التكرير يقع قانوناً ضمن اختصاص وزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه ومجلس الإنماء والإعمار والبلديات، فقد عملت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على تسليط الضوء على الخلل البنيوي القائم في إدارة هذا القطاع وانعكاساته البيئية والصحية والاقتصادية الخطيرة على حوض نهر الليطاني وعلى الموارد المائية في لبنان عموماً، من خلال المراسلات الادارية و الشكاوى القضائية وكذلك الرقابية بالإضافة الى وسائل التواصل والتنسيق المباشر من خلال الهيئة الوطنية للمياه(مرفق رقم 2)

وقد بيّنت الدراسات والتقارير المرفقة وجود تراجع كبير في فعالية منظومة الصرف الصحي، وتعطل أو عدم تشغيل عدد كبير من محطات التكرير، وتأخر استكمال شبكات الصرف الصحي، وامتناع بعض مؤسسات المياه عن استلام محطات قائمة ومنجزة منذ سنوات بحجج تتعلق بالتمويل أو القدرات البشرية أو وجود نواقص فنية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تصريف كميات ضخمة من المياه المبتذلة غير المعالجة مباشرة في نهر الليطاني وروافده وفي المياه الجوفية. (مرفق رقم4).

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

وتشير الإحصاءات التي أعدتها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى أن كمية الصرف الصحي غير المعالج في الحوض الأعلى لنهر الليطاني تبلغ نحو 128,154 متراً مكعباً يومياً، أي ما يعادل حوالي 46,776,174 متراً مكعباً سنوياً، تصب بمعظمها مباشرة في مجرى النهر أو تتسرب إلى المياه الجوفية، في ظل غياب أو تعطل أو التشغيل غير الفعال لمحطات التكرير.

كما أظهرت الدراسات أن أكثر من ألف هكتار من الأراضي الزراعية في الحوض الأعلى تُروى فعلياً من مياه ملوثة بالصرف الصحي، من أصل نحو 8,396 هكتاراً من الأراضي الزراعية الواقعة ضمن نطاق كيلومترين على جانبي النهر، الأمر الذي يشكل خطراً مباشراً على السلامة الغذائية والصحة العامة.

وأثبتت نتائج التحاليل المخبرية التي أجرتها المصلحة بالتعاون مع الجامعة اللبنانية ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية عدم صلاحية عدد من مصادر مياه الشفة للاستعمال المنزلي في مناطق عدة من الحوض الأعلى، حيث يُقدّر عدد المستفيدين من هذه المصادر بحوالي خمسين ألف نسمة.

كما بيّنت الدراسات أن كمية الصرف الصناعي غير المعالج في الحوض الأعلى تبلغ ما يزيد على أربعة ملايين متر مكعب سنوياً، ناتجة عن مئات المؤسسات الصناعية، وقد اتخذت المصلحة إجراءات قانونية وإدارية واسعة لإلزام هذه المؤسسات بإنشاء وتشغيل وحدات معالجة خاصة بها بالتعاون مع وزارة الصناعة والجهات القضائية المختصة، ونلفت النظر الى ان فشل متابعة ضبط التلوث الصناعي من قبل الجهات الإدارية يتسبب في فشل منظومات الصرف الصحي المجهزة، كون تحويل الدماء من المسالخ و النفايات الصناعية السائلة الى شبكات الصرف الصحي ومن ثم المحطات يؤدي الى فشل المعالجة كون تلك المحطات مصممة أساسا لمعالجة الصرف المنزلي.

وتشير المعطيات الموثقة إلى أن الدولة اللبنانية خصصت، بموجب قوانين ومراسيم متعددة، ما يفوق 1,189,786,361 دولاراً أميركياً من القروض والهبات والاعتمادات لمشاريع الصرف الصحي في حوض نهر الليطاني، فضلاً عن مبلغ 1,100 مليار ليرة لبنانية بموجب القانون رقم 2016/63، دون أن تحقق هذه الاستثمارات النتائج البيئية المرجوة، بسبب التأخر في التنفيذ، وعدم استكمال الشبكات، وسوء التشغيل والصيانة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

كما أظهر تقرير ديوان المحاسبة رقم 2025/1 الذي صدر متضمنا المعطيات التي قدمتها المصلحة حول إدارة منظومة الصرف الصحي في لبنان أن ما لا يقل عن 763.5 مليون دولار أميركي أُنفق على إنشاء محطات رفع وتكرير المياه المبتذلة خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2020، إضافة إلى نحو 43.5 مليون دولار لأعمال التشغيل والصيانة لبعض المحطات، ومع ذلك بقي عدد كبير من هذه المنشآت خارج الخدمة أو يعمل بكفاءة متدنية للغاية، ما يشكل مؤشراً خطيراً إلى سوء استخدام المال العام وغياب الحوكمة الرشيدة. (مرفق رقم 6 و8 و9).

وتبين من المسوحات الفنية للمصلحة أن الحوض الأعلى لنهر الليطاني يضم عشر محطات رئيسية لمعالجة الصرف الصحي، من بينها إيعات وأبلح وجب جنين وصغبين وعيتنيت وزحلة، وأن العديد منها يعمل جزئياً أو دون الكفاءة المطلوبة بسبب عدم

استكمال الشبكات أو سوء التشغيل أو استقبال صرف صناعي غير معالج. كما يضم الحوض الأدنى ست عشرة محطة أو مشروع محطة، كثير منها لا يزال قيد التحضير أو قائم لكنه غير مشغل أو لم تستلمه مؤسسات المياه المختصة رغم مرور سنوات على إنجازه.

وتظهر ملاحظات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على الاستراتيجية الوطنية للصرف الصحي أن الصرف الصناعي غير المعالج يؤدي إلى تعطيل محطات التكرير وخفض فعاليتها، وأن الإدارة المستدامة لهذا القطاع تستوجب إنشاء منصة وطنية موحدة لمراقبة جودة المياه وأداء محطات التكرير، واعتماد مؤشرات واضحة لقياس الأداء البيئي والتشغيلي، ومعالجة الحمأة الناتجة بصورة سليمة.(مرفق 5)

كما بيّنت المصلحة، من خلال التقرير القانوني المرفق، أن الأزمة الحالية ترتبط بصورة مباشرة بعدم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة، ولا سيما القانون رقم 2000/221 وتعديلاته، الذي أناط بوزارة الطاقة والمياه مسؤولية إعداد المخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي، وحماية الموارد المائية من التلوث، ومراقبة أداء مؤسسات المياه، كما أناط بمؤسسات المياه مسؤولية إنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع جمع ومعالجة وتصريف المياه المبتذلة ضمن نطاقها الجغرافي.

كذلك، فإن أحكام قانون المياه رقم 2018/77 المعدل بالقانون رقم 2020/192، ولا سيما المواد 68 إلى 73 المتعلقة بإدارة المرفق العام للصرف الصحي الجماعي، بقيت في معظمها خارج إطار التطبيق العملي، رغم أن هذه النصوص أصبحت نافذة حكماً ولا يتوقف تنفيذها على صدور مراسيم تطبيقية.

وتؤكد المصلحة أيضاً أن القرار رقم 1/8 تاريخ 30 كانون الثاني 2001 الصادر عن وزارة البيئة، والمتعلق بالمواصفات والمعايير الخاصة بالنفايات السائلة ومحطات المعالجة، لا يُطبَّق بصورة فعالة في تشغيل محطات التكرير، إذ لا يتم الالتزام بشكل منتظم بالقيم الحدية البيئية الواجب توافرها قبل تصريف المياه المعالجة في الأنهار أو في البحر.

وقد أظهرت التجارب الميدانية، ومنها رصد انتشار الكوليرا في العام 2022، أن استمرار تصريف المياه المبتذلة غير المعالجة في نهر الليطاني لا يشكل مجرد إخلال إداري أو مالي، بل يمثل خطراً صحياً داهماً قد يحول النهر إلى ناقل للأوبئة والأمراض المعدية، ويهدد السكان والمزارعين والمستهلكين في مختلف المناطق اللبنانية.

وتبعاً للدراسات الاقتصادية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، فإن كل دولار يُستثمر في قطاع الصرف الصحي يحقق عائداً اقتصادياً يقدّر بنحو 5.5 دولارات، ما يعني أن الإخفاق في إدارة هذا القطاع لا يؤدي فقط إلى تدهور بيئي وصحي، بل يتسبب أيضاً بخسائر اقتصادية سنوية ضخمة تُقدّر بمئات ملايين الدولارات.

بناءً على ما تقدم،

تتشرف المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بإيداع محكمتكم الموقرة هذه التقارير والمستندات التي توثق بصورة مفصلة و اقع إدارة منظومة الصرف الصحي في لبنان، ولا سيما في حوض نهر الليطاني، وتبيّن حجم الأموال العامة التي أُنفقت، والإخفاقات الإدارية والتشغيلية والقانونية التي أدت إلى استمرار تلوث الموارد المائية، فضلاً عن الإجراءات الرقابية والقانونية والفنية التي قامت بها المصلحة ضمن حدود صلاحياتها وإمكاناتها البشرية واللوجستية المتاحة لديها.

راجين من مقامكم الكريم الاطلاع على هذه المعطيات و اتخاذ ما ترونه مناسباً حفاظاً على المال العام، وصوناً للصحة العامة، وحمايةً للموارد المائية الوطنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

رئيس مجلس الإدارة – المدير العام

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني